

صحافة المواطن كآلية جديدة لتوثيق ضبط الاحتجاجات

Citizen journalism as a new mechanism for documenting Protest policing
Le journalisme citoyen comme nouveau mécanisme de documentation de la police de protestation

رحماني راضية^{1*}، هادفي سمية²

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2021/09/05

تاريخ الإرسال: 2021/06/08

ملخص

يهدف هذا المقال إلى التعرف على كيفية تحول المواطن إلى صحفي لتغطية الحركات الاحتجاجية بعد أن تجاهلت وسائل الإعلام التقليدية الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم، وبرز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر، يوتيوب...) كآلية لتنشيط الحركات الاحتجاجية، من خلال الصور والفيديوهات وكذا خاصية البث الحي التي تتيحها هذه المواقع، توضيح كيف يتم تعامل أفراد حفظ النظام مع المحتجين، ثم التوصل إلى أن جميع دول لديها استراتيجيات لضبط الاحتجاجات، لكن الأمر يختلف من الأرض إلى السماء حسب النظام السياسي والقوانين المتبعة والثقافة والأيدولوجية التي ترى عليها أفراد قوى حفظ النظام في تعاملهم مع المتظاهرين.

الكلمات المفتاحية: صحافة المواطن؛ الحركات الاحتجاجية؛ ضبط الاحتجاجات

Abstract: This article aims to identify how the citizen turned into a journalist to cover the protest movements after the traditional media ignored the protests all over the world, and the emergence of the use of social media (Facebook, Twitter, YouTube...) as a mechanism to activate the protest movements, through images. The videos, as well as the live broadcast feature offered by these sites, explain how the members of maintaining order deal with the protesters, then finding that all countries have strategies to control the protests, but the matter varies from earth to heaven according to the political system, the laws followed, the culture and ideology on which strong individuals were raised Maintaining order in their dealings with the demonstrators.

Keywords: Citizen Journalism; Movement Protest; Protest Policing

Résumé : Cet article vise à identifier comment le citoyen s'est transformé en journaliste pour couvrir les mouvements de protestation après que les médias traditionnels ont ignoré les protestations partout dans le monde, et l'émergence de l'utilisation des médias sociaux (Facebook, Twitter, YouTube...) mécanisme pour activer les mouvements de protestation, à travers des photos et des vidéos. Ainsi que la fonction de diffusion en direct offerte par ces sites, expliquant comment les membres du maintien de l'ordre traitent les manifestants, puis constatant que tous les pays ont des stratégies pour contrôler les protestations, mais le La matière diffère de la terre au ciel selon le

*المؤلف المراسل

¹Radia Rahmani, University 20 Out 1955 - Skikda, Research and Social Studies laboratories: Algeria, e-mail, radiarahmani89@gmail.com,

²Soumia Hedfi, University 20 Out 1955 - Skikda, Algeria, e-mail, rech.socio@gmail.com

système politique, les lois suivies, la culture et l'idéologie sur lesquelles les membres des forces de l'ordre ont été élevés dans leurs rapports avec les manifestants.

Mots clés :journalisme citoyen ; Mouvements de protestation ;Police de Protestation.

مقدمة

إن ظاهرة الاحتجاجات هي ظاهرة عابرة لمختلف النظم السياسية، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وتتصف بأنها صحية للأنظمة السياسية، حيث تؤدي إلى إعطاء زخم للحياة السياسية والاجتماعية، فهي متعددة ومتنوعة منها الحركات المطلوبة أو الفتوية، مثل الحركات العمالية والتي تركز على مطالب ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، نسوية، مناخية وبيئية وغيرها، ثم تسارعت وانتشرت في السنوات الأخيرة كالنار في الهشيم بفضل التكنولوجيا الاتصالية الهائلة، حيث يعتبر عام 2011 بكونه عاما استثنائيا من حيث زخم التعبئة الاحتجاجية عبر العالم، فالسياق الاحتجاجي الذي دشنها يسمى الربيع العربي الذي أدى إلى سقوط أنظمة سياسية عمرت طويلا في الحكم، لم يلبث أن شملت أوروبا حيث في المملكة المتحدة ما عرف بأحداث الشعب في لندن التي استخدم فيها المتظاهرون الأجهزة التكنولوجية الحديثة لتفادي تجسس قوات الأمن، ثم امتدت إلى عدة مدن عبر العالم لتنتقل إلى الولايات المتحدة لتعطي دفعا جديدا للاحتجاجات الشعبية في الضفة الأخرى من الأطلسي في سبتمبر/أيلول 2011 جاءت حركة "احتلوا وول ستريت"، وكان ينظر إلى هذه الحركات في البداية على أنها مجرد احتجاجات تقليدية استعارت احتلال الساحات العامة، بغض النظر عن اختلافها عن بعضها عن بعض، إلا أنها شكلت أزمت عميقة في شرعية المؤسسات القائمة ولذلك يتعين النظر إليها باعتبارها نتاج تضافر مسارات مختلفة، التي لعب في المواطنين بواسطة وسائل الإعلام الجديدة دورا كبيرا في كبير توثيق ونشر بث فيديوهات المظاهرات عن طريق تطبيقات وسائل الإعلام الجديد (فيس بوك، تويتر، يوتيوب...) كما استخدمت كوسائل لتنشيط الاحتجاجات والدعوة لها، وقامت من خلال الدعوات من عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتوحد الأفكار والآراء التي تلاقت في الفضاء المعلوماتي، فساعدت على تخليق وعى كوني مضاد للقهر والاستبداد والاعتداء، كما استخدم الناشطون والمواطنون هذه الوسائل في تغطية الاحتجاجات، العام كله شاهد هذه الاحتجاجات من خاصية البث المباشر التي تتيحها هذه الوسائط، حيث سهلت التواصل بين المتظاهرين وكذا نشر التعامل الأمني مع المتظاهرين التي وتقنها كاميرات هواتفهم النقالة إطار السياق، وخاصة في الدول الغربية التي تتصف بالديمقراطية وهذا ما أكدته الاحتجاجات مؤخرا واحتجاجات السترات الصفراء في فرنسا، في أمريكا التي أسفرت على مقتل الشاب الأمريكي جورج فلويد، بالتالي فإن القمع خلال فض الاحتجاجات في جميع الأنظمة السياسية بدرجات متفاوتة.

• أهمية وأهداف البحث:

➤ تكمن أهمية الدراسة في ما يلي

- بروز ظاهرة الاحتجاجات بقوة في السنوات الأخيرة ودور وسائل الإعلام الجديد.
 - بروز الاستخدام المفرط للقمع والعنف الذي يمارس على المتظاهرين خلال ضبط الاحتجاجات في جميع الأنظمة السياسية في العالم سواء الديمقراطية أو التسلطية.
 - بروز الشبكات الاجتماعية كمتغير أساسي في الحركات الاحتجاجية، دورها في توثيق وتنشيط هذه الحركات وتحويلها إلى قضايا رأي عام عالمي.
- يهدف البحث إلى ما يلي:

- تحديد مفهوم ضبط الاحتجاجات Protest Policing الذي يختلف تسمياته بين المحتجين والنظام السياسي.
 - رصد كيفية قيام الأنظمة السياسية بعملية policing و توضيح أوجه الاختلاف بينها.
 - التعرف على تطور استخدام وسائل الإعلام في الحركات الاحتجاجية
- **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة في الدور التي تلعبه وسائل الإعلام الجديد خلال الحركات الاحتجاجية، من خلال المواقع الاجتماعية مثل الفيس بوك، تويتر، يوتيوب وغيرها من مواقع التواصل، حيث استخدمت هذه المواقع في تنشيط وتعبئة الحركات الاحتجاجية، من خلال تبادل الفيديوهات والصور و التي توثق القمع والعنف التي يتعرض له المحتجون في ساحات و ميادين الاحتجاج ، كما تلعب صحافة المواطن دورا مهما، وحساسا في تشكيل الحركات الاحتجاجية وبالرجوع للاستشهاد بالحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي مرت عليها البلدان العربية المتعلقة بما سمي بـ "الربيع العربي"، و"الحراك" في الجزائر، وفي الدول الغربية على غرار السترات الصفراء في فرنسا ، وقد استخدم المحتجون هذه الوسائط لتنسيق جهودهم و لإسماع صوتهم ومطالبهم الاحتجاج، وإشباع الحاجيات التي الذي عجزت وسائل الإعلام التقليدية على إشباعها مثل حرية الرأي و التعبير .
- و من هذا المنطلق سنحاول في. هذه الورقة البحثية وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ضبط الاحتجاجات من طرف الأنظمة السياسية مع التركيز دور صحافة المواطن في توثيق ذلك، من خلال ما يلي: **كيف ساهمت صحافة المواطن في توثيق الحركات الاحتجاجية؟**

- ما هي صحافة المواطن؟ و ما هي أشكالها؟
- ما هو مفهوم الاحتجاجات؟ وما هي مسببها؟.
- ما هو مفهوم ضبط الاحتجاجات؟ هل ساهمت صحافة المواطن تعبئة الاحتجاجات؟
- كيف تتعامل الأنظمة السياسية مع ضبط الحركات الاحتجاجية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات فقد تطرقنا في بحثنا إلى مايلي:

أولاً-قراءة في مفاهيم البحث

قبل الخوض في مساهمة المواطن الصحفي في تعبئة وتوثيق الحركات الاحتجاجية وكذا النضال الذي المواطنون العاديون في نشر الحقائق ورفع الوعي حول الانتهاكات التي يتعرضون لها خلال الاحتجاجات الدعوة لها وتنظيمها

1- صحافة المواطن

بحسب شاين برومان وكريس ويليس فإنها "نشاط للمواطنين يلعبون خلاله دورا حيا في عملية جمع وتحرير وتحليل الأخبار، وهذه المشاركة تتم بنيتة مد الوسائل الإعلامية بمعلومات دقيقة وموثوق بها ومستقلة تستجيب لمتطلبات الديمقراطية" (صادق، 2009، صفحة 34).

في حين يعرفها مركز هردو للتعليم الرقمي بأنها "تفاعل الشخص العادي مع توثيقه إما كتابيا أو التصوير بالفيديو، ونشره على مواقع التواصل الاجتماعي" فيسبوك، يوتيوب، تويتر أو غيرها" أو إرساله إلى وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة لنشره أمام العامة). (الرقمي، 2016، صفحة 08)

كما تعرف على أنها "مصطلح يشير إلى ذلك النشاط الذي يقوم من خلاله المستعمل (أو المواطن العادي) كفرد من أفراد جمهور وسائل الإعلام، بإنتاج مضمون إعلامي ومعالجته ونشره عبر تقنيات اتصالية متعددة، ويمكن لهذا المضمون أن يكون نصيا أو مسموعا أو سمعيا -بصريا، أو يكون متعدد الوسائط، في الغالب ينشر عبر تطبيقات الإنترنت الاتصالية، ويمكن كذلك أن ينشر عبر وسائل الإعلام التقليدية (بعزيز، 2012، صفحة 173)

تعد صحافة المواطن من أكثر المفاهيم اختلافا بين الباحثين حيث تتعدد الاصطلاحات منهم من يطلق عليها الإعلام التفاعلي، البديل، التشاركي، صحافة المصدر المفتوح، صحافة النحن، الإعلام الشعبي، صحافة الهواة...

ويمكن القول إن صحافة المواطن هي قيام المواطنون العاديون بتغطية الأحداث جمع المعلومات بهواتفهم الذكية ومشاركتها مع الآخرين، خاصة في الطارئة والمثيرة للجدل، كما يقولون هم من يتواجدون في المكان الغير مناسب في الوقت المناسب.

2- الحركات الاحتجاجية

فقد عرفها تشارلز تيلي على أنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجري إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأيد" (تيلي، 2005، صفحة 15).

هناك فرق بين تعريف الحركات الاحتجاجية في كل من الفكر الماركسي والفكر الليبرالي؛ حيث في الفكر الماركسي عرفها ماركس على أنها "التحرك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للصراع الطبقي" وعرفها لينين على أنها "الفعل الثوري الذي يعني

تحرك جماهيري وتغير الأوضاع القائمة، ولا بد أن يكون للحركة طليعة مؤمنة بهذا التغير". في حين أن في الفكر الليبرالي يشير إلى الحركات الاحتجاجية على أنها "سلسلة من الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف محدد" (نهاد، 2013، صفحة 106).

تعريف الحركات الاحتجاجية على أنها فعل اعترض تقدم جماعة ضد جماعة أخرى حول قضية محدّدة ومحدودة وملحّة الوجود، فهي مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن التنظيم الاجتماعي، وبهذا المعنى عامة، ومتعددة الأشكال ومتنوعة الأساليب، فهي كفعل اعترض أحد أبرز الأشكال التي تستخدم القوة والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيف بعضها نماذج ناعمة والأخرى حازمة. وما يميزها كفعل اعتراضي هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، من خلال العمل العنف أو العمل الشرعي؛ بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام، أو ذلك من الممارسات (خرمة، 2014، صفحة 169).

من يمكن القول إن الاحتجاج هي شكوة من الدولة ومؤسساتها مرفوعة الدولة بعد كانت تجرى هذه الاعتراضات داخل المؤسسات المنتخبة، وبين الحكومة والمعارضة والنقابات لينتقل إلى الشارع كما أنّ طرق الاحتجاج ووسائله قد تطورت حتى أصبح ما يسمى الاحتجاج الرقمي. ففي عصرٍ صار التوصل فيه بين الناس على امتداد الأرض عبر وسائل متعددة وباستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، لم تعد دعوات الاحتجاج محدودةً بين جماعاتٍ وأفرادٍ في رقعة جغرافية وسكانية صغيرة بل صار بالإمكان إيصال دعوات الاحتجاج لتشمل بلداناً بأكملها مثلما حدث في بلدان متعددة مثل تونس ومصر، وصار الإبداع في الاحتجاج مرادفا للعصر الحالي.

3- ضبط الاحتجاجات

لقد حظي مفهوم ضبط الاحتجاجات على اهتمام عديد من الباحثين ومقدمتهم الباحثة الإيطالية "دوناتيليا ديلا بورتا" من أهم الباحثين في مجال الحركات الاحتجاجية وكيفية تعامل الأنظمة السياسية، ويعني مصطلح **Policing** من أصل كلمة **Police** وتعني الضبط، أقرب ترجمة لمصطلح **Protest Policing** ضبط الاحتجاجات، حيث ترى ديلا بورتا "ضبط الاحتجاجات هو مصطلح حيادي، أما المحتجون يطلقون عليه عادة "القمع" وتطلق عليه الدولة النظام العام، (Della Porta & Reiter, 1998, p. 1)، كما أن طرق ضبط الاحتجاجات من الإشكالات التي تعاني منها الأنظمة السياسية فمن جهة تعتبر الاحتجاج من الأساليب المستخدمة في التعبير على مطالب المواطنين من خلال المظاهرات والإضرابات والمسيرات فهو أسلوب عمل جماعي بهدف الوصول إلى إعادة النظر في منظومة الحكم بواسطة إصلاحات جذرية من أجل المطالبة بإصلاحات سياسية أو اجتماعية... وكذا الحوادث المستجدة حول العالم كنصرة قضية معينة وغيرها، يلجأ إلى هذه الحركات الاحتجاجية بعد فشل المؤسسات الرسمية المنتخبة في تحقيق مطالب المواطنين، وهو حق

شرعي مكفول من الدساتير والمواثيق الدولية، من جهة أخرى تجد النظم السياسية نفسها مضطرة إلى فض هذه المظاهرة للحفاظ على نسق الحياة العام للدولة.

ويمكن رصد أهم دوافع الحركات الاحتجاجية

تنشأ الحركات الاحتجاجية لعدة أسباب سواء كانت سياسية مثل: (عدم السماح بالحريات الفردية أو الجماعية، زبانية النظام السياسي، الانغلاق السياسي، انتشار المحسوبية والفساد، استخدام النظام السياسي للقمع الأساليب الديكتاتورية، إلى جانب ضعف مؤسسات الدولة.)، أو الاقتصادية مثل: (انتشار الفقر والبطالة، وعدم وجود توزيع عادل للثروات، وانخفاض مستوى الدخل والأجور، وتراجع مستوى المعيشة، وارتفاع الأسعار، وندرة الغذاء، وعدم تكافؤ الفرص، وانتشار الرشاوى، ووجود تفاوت كبير بين الطبقات، وزيادة الإنفاق العسكري علي حساب الإنفاق على الخدمات العامة)، أو الاجتماعية والثقافية مثل: (محاولة خلق النظام لثقافة معينة يتبناها الشعب وتكون تلك الثقافة غير ملائمة لكافة الأفراد، رفض الثقافات الأخرى والمختلفة عن ثقافة النظام مما يجعل هناك عدد كبير من الأفراد يشعروا بالاغتراب وأن النظام السياسي لا يمثلهم، والإقصاء والتهميش لبعض الفئات الاجتماعية في المجتمع وعدم السماع إلى رأيها السياسي، وجود مناخ عام من السخط وعدم الرضا والإحباط بين مختلف أفراد المجتمع.) (كراوش، 2012-2013، الصفحات 15-17).

ثانياً- مساهمة صحافة المواطن في توثيق وتعبئة الحركات الاحتجاجية

وبعد أن وسع الإعلام التقليدي الفجوة بينه، وبين المواطن من جهة، والحكومة والمواطن من جهة، مما أدى إلى انخفاض مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية، أنشأ المواطنون فضاءات عمومية بديلة غير محتكرة، فجاءت صحافة المواطن كحركة إعلامية إصلاحية، وبديلة غير مقصودة ولعل "يورغن هابرماس" في نظرية الفضاء العمومي كانت له فرصة للاعتراف بأن المواطنين يمكنهم مقاومة الهيمنة عن طريق إنشائهم لهذه الفضاءات البديلة ليتوسع الفضاء العمومي ليشمل أماكن افتراضية سمحت لهم بنقل الأحداث والأخبار ومناقشة الأفكار والآراء (برامة، 2015، الصفحات 215-216)، كما تعتمد صحافة المواطن العديد من أنماط وأشكال الموجودة حالياً، والتي لم تتبلور وتتطور بشكل كبير، مما جعل منها تنافس وسائل التقليدية.

1- الشبكات الاجتماعية: يعرفها محمد عواد بأنها تركيبة إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات، أو مؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل الفرد الواحد) باسم (العقدة - Node) بحيث يتم إيصال هذه العقد بأنواع مختلفة من العلاقات كتشجيع فريق معين أو الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية بلد ما في هذا العالم، وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقا كطبيعة الوضع الاجتماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص (عبد الحميد، 2015، صفحة 13) مثل فيس بوك، تويتر، يوتيوب....، حيث تستخدم هذه المواقع غالبا في التواصل بين الأفراد بالرغم من بعد

المسافة، ونشر الصور والذكريات المضحكة في حياتنا، إلا في السنوات الأخيرة أصبحت الموضوعات والمناقشات تدور حول أحداث ثقيلة أدت إلى ثورات بالشرق الأوسط وأسقطت حكومات، حيث بدأ النشاط على مستوى العالم بالتواصل عن طريق هذه المواقع وتوحيد الجهود وتنسيق بعض الأحداث ضد الحكومات والقانون وحشد الرأي العام المحلي والدولي، فقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تواصل المتظاهرين والمتعاطفين ونشر الأزمة عبرها إلى المجتمع الدولي، تقويض شرعية الأمن عن طريق البث الحي أو نشر الفيديوهات عن أعمال العنف التي تمارسها قوات الأمن ضد المتظاهرين، كما ساعدتهم على التواصل وتنسيق الأحداث (بروكس و غوبتا، 2017، الصفحات 42-47).

2- المدونات: وهي مواقع الكترونية يمتلكها أفراد أو مؤسسات، يتم الكتابة فيها بأساليب مختلفة، يكتب فيها المدون في جميع المواضيع، وذلك بفضل الحرية المطلقة وغياب الرقابة وتكون موجهة للجمهور الذي لديه نفس الاهتمامات و يمكن التعليق عليها (بعزيز، 2012، صفحة 137). لقد ساهم المدونون العرب خلال ثورات الربيع وتلاها في التخطيط والتنظيم للاحتجاجات منهم المدون المصري وائل غنيم خلال الثورة المصرية.

لقد ساهمت هذه المواقع بشكل كبير في تشكيل وتوثيق الاحتجاجات وتعج هذه المواقع بالصور والفيديوهات التي تؤكد المظاهرات كبديل لوسائل الإعلام التقليدية، بل أضحت تنقل عن هذه المواقع.

الجدول -1-: يبين نماذج لبعض الحركات الاحتجاجية مع تطورها مع تطور وسائل الإعلام

السنة	الوسيلة	الحدث
1979	الشريط الكاسيت	احتجاجات في إيران ضد حكم الشاه، وأدت إلى سقوط حكم الشاه.
1989	البريد الإلكتروني	كشف تفاصيل احتجاجات ميدان تيانانمين، وفشلت الحكومة الصينية في إزالة الترسبات
2001	الهواتف المحمولة	ساهمت الرسائل النصية في تعبئة الاحتجاجات ضد الرئيس الفلبيني
2009	يوتيوب، تويتر	نقل الاحتجاجات عقب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية
أواخر 2010-2020	مواقع التواصل الاجتماعي	الحراك العربي

المصدر: من إعداد الباحثة

لقد تطور استخدام وسائل الإعلام في الدعوة و نشر الحركات الاحتجاجية بداية من الثورة الإيرانية التي أدت إلى قيام الجمهورية الإسلامية، بطريقة جديدة للاحتجاج حيث يتم تهريب أسرطة الكاسيت لأية الخميني توزيعها على المحتجين مما ساهمت خلق موجة احتجاجية ضخمة أدت إلى إسقاط حكم الشاه، أما في الصين فقد استطاع البريد الإلكتروني فضح الممارسات القمعية ضد المحتجين، التي بعد الاحتجاجات التي جرت سنة 1989 الذي قام بها الطلبة ميدان تيانانمين ضدا لحكومة والمطالبة بالديمقراطية حيث عمدت الحكومة الصينية إلى إجراءات صارمة ضد وسائل الإعلام الأجنبية والانترنت،

لكن بعد سنوات من التعتيم عن المجزرة الذي حدثت، أصبح العالم يمكنه أن يرى حجم القمع الذي تعرض له المتظاهرين على يد أجهزة الشرطة والجيش، بالرغم من محاولاتها لإزالة تلك المشاهد إلا أنها فشلت في ذلك، والآن يضع تحت الرقابة من يشاهد تلك المشاهد والصور (ويكيبيديا، بلا تاريخ).

ومع تطور التقنيات التكنولوجية فقد استخدم الفلبينيون الهواتف المحمولة في قضية تنحية الرئيس، بعد تصويت أعضاء الكونغرس اللبني لصالح تجاهل أدلة ضده، حيث استخدم المحتجون رسائل نصية تقول " اذهب استندا" ارتد الأسود" حيث في أقل ساعتين، مما أدى وتنحى الرئيس جوزيف استرادا الحكم، وتعد سابقة من نوعها تتمكن وسائل الإعلام الجديد في المساعدة في إجبار زعيم دولة من التنحي وترك الحكم، ويعود إلى 17 يناير 2001 (علي، صفحة 22) تم توالت العديد من الاحتجاجات بنفس الطريقة منها في إسبانيا في 2004 ضد رئيس الوزراء، وفي التشيلي 2006 ضد قوانين التعليم وغيرها...

ثم استخدم الشباب الإيراني عام 2009 مواقع التواصل الاجتماعي (يوتيوب، وتويتر) في الدعوة وفي نشر الاحتجاجات ضد نتائج الانتخابات الرئاسية تحت مسمى الثورة الخضراء، حيث نشر الناشطون الاحتجاجات من خلال هذه الوسائل وتوثيق أعمال العنف والقمع الذي يتعرضون له، وأصبحت وسائل الإعلام التقليدية تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي في تغطية الحدث، بعد منع وسائل الإعلام التقليدية من التغطية الإخبارية، تم على نفس المنوال في تايلاند لقت نفس المصير حركة " القميص الأحمر" في 2010.

ثم الحراك العربي بداية أواخر 2010 حيث استخدم المحتجون وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب) في الدعوة للاحتجاج والتظاهر في ونشر قمع أجهزة الأمن للمحتجين، يعتبر الحراك العربي من أكثر الحركات الاحتجاجية زخما وتواصل، حيث مرت بموجتين الأولى يطلق الربيع العربي الذي شملت " تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا" عند بداية الاحتجاجات حيث اندلعت الشرارة الأولى في تونس عندما أقدم شاب يدعى (محمد البوعززي) على إحراق نفسه نتيجة على تعدي أحد أفراد الشرطة عليه، سرعان ما انتشر خبر موته والذي كان بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الثورة وأدى إلى خروج المتظاهرين للشوارع وعندها بدأت الحكومة في قمع المتظاهرين أوجه التونسيون إلى نشر الصور والفيديوهات على اليوتيوب عن أحداث العنف التي تمارسها الحكومة على المتظاهرين، التي أدت إلى شحن الناس وتشجيعهم للانضمام للمتظاهرين، لم تسلم دول الجوار مما يسمى عدوى الثورات حيث استخدم الشباب المصري تويتر في تحديد أماكن التظاهر، وطرق التعامل مع أجهزة الأمن، حيث كان استخدم المصريون طرقا أكثر تقدما لكي يتأكدوا أن الحكومة لا تراقب هذه المواقع لتحديد أماكن ومواعيد التظاهر، واستخدم المتظاهرون المصريون بعض الهاشتاج السرية مستخدمين كلمات معينة لا يعرف معناها إلا النشطاء، وسرعان ما انتقلت العدوى إلى كل من ليبيا وسوريا، بل ذهب ليبيا إلى صراع بعد موت القذافي، من بعد ذلك بأسابيع قليلة اندلعت الحرب الدموية في سوريا، بل حتى الدول البعيدة لم تسلم أيضا من

المظاهرات، أحداث الشعب في لندن، وشارع " ول ستريت " في أمريكا بتأثير مواقع التواصل الاجتماعي (بروكس و غوبتا، 2017، الصفحات 42-45) التي تميزت بالعنف والقمع الذي تعرض لها المحتجون والذي أسفر عن سقوط بعض الأنظمة العربية، والموجة الثانية التي شملت " السودان، الجزائر، لبنان، العراق " انطلقت شرارة الاحتجاجات في السودان ضد غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وغيرها من المطالب الاجتماعية ثم المطالبة بتحية الرئيس عمر البشير، ثم في الجزائر فبراير 2019 ضد ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة في البداية ثم ارتفع سقف المطالب ليشمل كل النخبة السياسية الحاكمة والفساد والفسادين و التي تميزت بالتنظيم ونبذ العنف والمطالبة بالسلمية، ثم لبنان في أكتوبر من نفس العام خرج اللبنانيون بطالب اجتماعية واسترداد أموالهم ودائعهم من البنوك في البداية ثم ضد النخبة السياسية الطائفية، ثم العراق على نفس المطالب حيث استفادت من ثورات السابقة، وهذا ما قلل من ضحايا القمع والعنف من المتظاهرين مقارنة مع الموجة الأولى من الاحتجاجات.

ثالثا - تعامل الأنظمة السياسية مع الحركات الاحتجاجية

تعد التعامل الأمني مع الحركات الاحتجاجية من المسائل الخلافية بين الأنظمة السياسية والمحتجين إضافة إلى المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، لذلك تصنف الدول قمعية أو متسامحة إلى حد ما مع المتظاهرين، ويتحكم في طبيعة النظام السياسي والنخبة السياسية الحاكمة حتى الأنظمة الديمقراطية فهناك دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد البوليس يكون أكثر عنفا وقمعا عندما يكون الجمهوريون في الحكم، مبدأ المحاسبة عندما يكون قوى حفظ النظام عرضة للمساءلة والمحاسبة القانونية والبرلمانية، كما يمن لأعضاء منتخبين من البرلمان مراقبة ومحاسبة عمل الجهاز كما بإمكان أي مواطن تعرض للقمع والاعتقال التعسفي يمكنه رفع دعوة قضائية على أجهزة الأمن، بالتالي يكون عمل أفراد الجهاز مضبوطة في الدول الذي يكون تطبيق القوانين ليس شكليا على الورق، بل يكون مطبق عمليا من القوانين التي تسمح بحرية التظاهر وتمنع الاعتقال التعسفي، على عكس الدول التسلطية التي يكون فيها قانون الطوارئ مطبق فيها لفترات طويلة الذي يمنع التظاهر وتطبيق القانون يكون أشبه بأحكام العرفية، والبوليس يكون فيها مبرمج أن يتعامل مع المتظاهرين بالقمع، العنف والاختفاء القسري، ثقافة الأيدولوجية رجال الشرطة حيث تساهم العقيدة التي تربى عليها أفراد جهاز الأمن وكيفية نظرهم للتظاهر والاحتجاج في بعض الأنظمة يكون البوليس له نقابات ويخرج في مظاهرات، بالتالي ينظر إلى التظاهر وكأنه حق للجميع، أما في الأنظمة التسلطية يتصرف أفراد كأهم عسس الملك، عمليا يعمل حماية السلطة السياسية والحزب الذي في السلطة (Della Porta & Fillieule, 2004).

كما تصنف أنماط الضبط الأمني خلال التظاهرات من حيث (Della Porta & Reiter, 1998, p. 4).

➤ من حيث القوة المستخدمة (وحشية أم لينة)،

➤ في إشارة إلى درجة السلوكيات المحظورة (تتراوح ما بين القمع والتسامح)،

- في إشارة عدد المجموعات الفاعلة (عامّة، انتقائية)،
- واحترام رجال الشرطة للقانون (قانوني أم غير قانوني)،
- وقت تدخل الشرطة (استباقي أم تفاعلي)،
- درجة التواصل مع المتظاهرين (مواجهة أم توافق)،
- والقدرة على التكيف مع المواقف الطارئة (جامد أم مرن)،
- ودرجة اصطباغ قواعد اللعبة بالطابع الرسمي (رسمية أم غير رسمية)،
- ومستوى التدريب (مهني أم مرتجل)،

كل هذه الأبعاد عادة ما يحدد نموذجين مختلفين ومتسقين داخليا لضبط النظام العام. الأول نموذج تصعيد القوة، الذي يولي أهمية دنيا لحق التظاهر، ويفتقر إلى التسامح مع أنماط الاحتجاج المبتكرة، ويتقلص فيه التواصل بين الشرطة والمتظاهرين ليقصر على حالات الضرورة القصوى، مع كثرة استخدام وسائل الإكراه أو حتى الأساليب الغير قانونية" كالعناصر المندسة المحرّضة على العنف". أما النموذج الثاني، نموذج الضبط المتفاوض عليه فينظر في المقابل في حق التظاهر السلمي باعتباره أولوية، بل ويتسامح حتى مع حتى الأنماط الاحتجاجية المخلة بالنظام، ويرى التواصل بين المتظاهرين والشرطة أساسيا للسير السلمي للاحتجاجات، مع تجنب وسائل الإكراه قدر الإمكان، والتأكيد على انتقائية العمليات (Della Porta & Diani, 2006, p. 198)

وهذا من وجهة نظر الدولة أما من جهة المحتجين لهم استراتيجياتهم في التعامل مع القمع أما فيما يتعلق بالتكتيكات والأساليب المستخدمة في المظاهرات والاعتصامات، فإنه تقليديا كان يتم الاهتمام بشكل أساسي بالشعارات المستخدمة وتحليل مضمونها وما ترمز إليه، ولكن حركة الاحتجاجات التي شهدتها عدد من الدول العربية، منذ بداية 2011، كشفت عن أساليب وتكتيكات جديدة لم تكن معروفة من قبل، ومختلفة عما تعودت عليه المجتمعات العربية بل والغربية في هذا الشأن، حتى إن بعض المهتمين دعا إلى تطوير أدى بالمظاهرات والاعتصامات (أشرف، 2102، صفحة 311)

1- الشعار: ويعد من أهم وأبرز التكتيكات التقليدية المستخدمة في المظاهرات والاعتصامات، ويلعب دورا رئيسيا

وحاسما في التظاهر. ويمثل المضمون السياسي للشعار أحد أهم مكوناته والذي يجب أن يلخص في كلمات قليلة حالة عامة شاملة، ويعبر عن مطالب المحتجين.

2- المكان:

"موضوع ومصنوفة القوة" للدولة الحديثة التي تتمتع بسيادتها الإقليمية. نظرًا لأن سلطة الدولة متضمنة في منطقة ملموسة وإجراءات مكانية معينة، فإن الخلاف على الفضاء يمثل تحديًا مباشرًا لسيطرة الدولة. كطريقة فعالة لتحدي سلطة الدولة، يمكن للاحتجاج أيضًا أن يعيد تشكيل المعنى الرمزي للمساحات التي يحدث فيها على سبيل المثال، تحول المسيرة الاحتجاجية

الشارع من ممر مواصلات تنظمه بشدة سلطة الحكومة إلى مكان للتعبير العلني عن الادعاءات الخلافية بأن السياسات الخلافية يتم تحديدها في جزء كبير منها بالجغرافيا و "البيئة المبنية" حيث تحدث، مما قد يقيد أو يسهل التعبئة الاجتماعية. يدرك هؤلاء العلماء أيضاً أن البناء المكاني للاحتجاج ليس ظاهرة جديدة وأن الوعي بهذا الواقع في المجتمعات الحديثة قد أثر طويلاً على استراتيجيات الشرطة والتخطيط الحضري. علاوة على ذلك، فإن "التنظيم المكاني للأنشطة القمعية وتحريكها يؤثر بشكل كبير على قابلية الحياة لأشكال مختلفة من السياسات الخلافية" بينما يعترف بالدور المركزي للممارسات الشرطية في تحديد السياسات المثيرة للجدل، يتجاهل عمله إلى حد كبير مسألة كيفية محاولة الدولة السيطرة على مساحات معينة والدفاع عنها في حالة الاحتجاجات كان العمل الوحيد الذي جمع بشكل فعال بين التحليل المكاني للخلاف ودراسة ضبط الأمن أثناء الاحتجاج (Zajko & Beland, 2008, p. 721) وهو من أهم الأساليب المستحدثة في المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها بعض الدول العربية وهذه الميادين عادة ما تكون لها رمزيته التاريخية في مجتمعاتها، فضلاً عن اتسامها باتساع رقعتها الجغرافية، بما يسمح باستيعاب العديد من المتظاهرين، فضلاً عن سهولة وصول وسائل الإعلام إليها ميدان التحرير في مصر، شارع بورقيبة في تونس... (أشرف، 2102، صفحة 311).

3 التنظيم والحشد والتعبئة: حيث لم تكن المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها الدول العربية أخيراً عفوية، وإنما اتسمت بالحشد والتعبئة والتنظيم، عبر الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تبادلت في ما بينها ما تمت تسميته بـ "كتالوج" أو "إرشادات" التظاهر، مع سرعة انتقاله من مكان إلى آخر دون إمكانية احتجازه في حدود المكان، مهما بلغت درجة الرقابة فيها ولعبت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تسهيل التواصل بين المتظاهرين يقول **ديمترسودياز Dmitris Soudias** في دراسته الضبط الأمني خلال الثورة المصرية 25 يناير 2011: تكتيكات للسيطرة على الأرض، حيث يوم 25 يناير كان ميدان التحرير خالي من المتظاهرين ما عدا قوات الشرطة بلباس مدني ولكن مع حلول المساء أصبح مليء بالمتظاهرين الذين اعتمد على تكتيك كسب الوقت بينما يزيد عدد المتظاهرين من خلال تجنب الاصطدام مع قوى الأمن، وبهذه الحالة يكون مثل تدفق المياه، حيث إذا أغلق الأمن شارع تجنب هو انتقل إلى حي آخر إلى مظاهرة صغيرة بين الأحياء وهكذا حتى يزيد عدد المتظاهرين والانتقال مرحلة أخرى دون مواجهة قوى الأمن (Soudias, 2015، الصفحات 174-175)، أما الاحتجاجات الأخيرة في الجزائر في فبراير 2019، فقد وصفت أنها من أكثر الاحتجاجات سلمية حول العالم حيث أنها لم يحدث فيها أي عنف أو قمع من الجانبين سواء قوى حفظ النظام أو المتظاهرين نظراً لإستراتيجية المتظاهرين وعدم رغبة المؤسسات الأمنية بالتصدي للعنيف للمتظاهرين، حيث اعتمد المتظاهرين سياسية عدم استفزاز أجهزة الأمن بالشعارات المناوئة لهم من خلال السيطرة مركز التظاهر، وتفادي الاعتصامات داخل الميادين الرئيسية لتجنب العناصر المندسة، أيضاً تجنب أي تبعات محتملة على إجراء فض الاعتصام مثل ما حدث في مصر، جعل الاحتجاجات أسبوعية، جعلها عامة شاملة لجميع أفراد الشعب وتفويت على أصحاب الأيديولوجيات والهويات والسياسيين و أصحاب

المصالح لتجنب أي تسويات باسمهم مرة أخرى، أما من طرف النظام السياسي فقد أوفق حركة النقل يوم الخميس لتفادي توافد المحتجين على ساحات العاصمة الرئيسية ساحة أودان، والبريد المركزي ولتجنب هذا لجأ المحتجون جعل ميادين رئيسية في كل الولايات وكذا التنقل إلى ميادين الاحتجاجات بالإمكانات الذاتية، شن حملة إعلامية على المتظاهرين في بداية الحراك تصفهم بالمغرر بهم وغيرها من الصفات، إضافة إلى تجاهل الاحتجاجات في وسائل الإعلام العامة والخاصة، وكانت لتطبيقات التواصل الاجتماعي وسيلتهم إلى العالم عن طريق نشر الاحتجاجات وسلمتها، بالتالي تعد هذه الاحتجاجات من أكثرها سلمية في التاريخ الجزائري.

رابعا- النتائج ومناقشتها: تؤكد الشواهد النظرية للاحتجاجات التي اندلعت مؤخرا، الذي لعب فيها المحتجين دورا كبيرا من توثيق الاحتجاج من خلال الصور والفيديوهات في ميادين التظاهر توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ تزايد استخدام الوسائل والتقنيات الاتصالية الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي، والمدونات...) في تعبئة وتوثيق الاحتجاجات بعد غياب الوسائل الإعلامية التقليدية التي تميزت بعدم المصدقية مرة والتجاهل مرة أخرى.

✓ كل الدول تطبق ضبط احتجاجات **protest policing** خاصة بها، لكنها تختلف كليا من نظام سياسي إلى آخر.

✓ عندما يكون قوى حفظ النظام مناوئة وعنيفة (عدد الضحايا مرتفع) أثناء ضبط الاحتجاجات كلما أدى ذلك إلى نتائج عكسية، بمعنى زيادة إصرار المتظاهرين على مطالبهم وهذا ما أكدته ثورات الربيع العربي.

✓ كل الأنظمة السياسية لديها تستخدم العنف والقمع أثناء تفريق المتظاهرين من الغاز المسيل للدموع، هجوم الهروات، خراطيم المياه...، إلا أنه يكثر في الدول التسلطية منها دولنا العربية التي لا تتردد في استخدام الرصاص المطاطي والحي في تفريق المحتجين.

خاتمة

لقد لفت انتباه العالم الاستخدام المواطنون العاديون لهذه الوسائل التكنولوجية واستطاعوا أن يتمتعوا بالمصدقية والاحترافية في نشر قضاياهم والحوادث المستجدة والطائرة وتحولهم إلى صحفيين يُعتمد عليهم كمصادر لأخبار عند وسائل الإعلام التقليدية، التي تستطيع أن تواكب جميع الأحداث إضافة إلى السياسيات الإعلامية والأخلاقيات المهنية للصفين كحارس البوابة أمام حريتهم، في حين تتمتع صحافة المواطن أعلى سقف من الحرية حيث لا رقيب إضافة إلى الميزات والخصائص حيث استخدمها المحتجون في الدعوة إلى الاحتجاج وتوثيق تجاوزات أجهزة الأمن على المتظاهرون، حيث استخدم المتظاهرين مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات وغيرها في نشر الفيديوهات والصور والبث الحي للمظاهرات، التي تؤكد القمع والعنف التي تعرض له المحتجون في جميع الأنظمة سواء ديمقراطية أو سلطوية، بالتالي لفت انتباه كل المنظمات والمؤسسات الأممية

التي تهم بحقوق الإنسان ودفع المجتمع الدولي للتحرك لحماية المحتجين والدفاع على المعتقلين والمخفيين قسريا، وهذا لتجاوز هذا القمع والعنف التي يتعرض له المحتجون يستلزم تبني استراتيجيات جديدة تصمن للمحتجين ممارسة حقهم في التظاهر دون الإضرار بالنظام العام للدولة.

قائمة المرجع العربية

1. ابراهيم بعزير. (2012). *تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية* (الإصدار ط1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
2. تشارلز تيلي. (2005). *الحركات الاجتماعية 1798-2004* (الإصدار ط1). (ربيع وهبة، المترجمون) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
3. ثامر خرمة. (2014). *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان - البحرين- الجزائر - سوريا - الأردن)* (الإصدار ط2). (عمرو الشوبكي، المحرر) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. عبد الفتاح علي. (بلا تاريخ). *الإعلام الاجتماعي*. دار اليازودي.
5. صلاح عبد الحميد. (2015). *الإعلام والثورات العربية* (الإصدار ط1). الجزائر: أطفالنا للنشر والتوزيع.
6. هيو بروكس، و رافي غوبتا. (2017). *وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع* (الإصدار ط1). (عاصم عبد الفتاح، المترجمون) القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
7. صبرينة، برارمة. (2015). *صحافة المواطن والصحافة التقليدية بين التنافس والتكامل*. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، 12 (20)، 211-230.
8. مركز هردو للتعليم الرقمي. (2016). *تأثير صحافة المواطن ومستقبلها في ظل التطور التكنولوجي*. القاهرة.
9. عباس صادق. (9-7 افريل، 2009). *مصادر التنظير وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد*. المؤتمر الدولي للإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة...العالم جديد.
10. مكرم أحمد نهاد. (2013). *الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي: بالتطبيق على مصر*. مصر: مؤتمرات كلية الآداب.
11. فتيحة كراوش. (2012-2013). *ظاهرة الاحتجاجات ومسارات الاصلاحات السياسية في الجزائر* (الإصدار رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
12. عبد العزيز أشرف. (2102). *المحتجون، كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول، السياسة الدولية*. تم الاسترداد من <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2092.aspx>

ساحة تيانانمن - (بلا تاريخ). تم الاسترداد من ويكيبيديا:

مظاهرات https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA_%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9_%D%AA%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%85%D9%86

قائمة المراجع الاجنبية

1. Della Porta, D., & Reiter, H. (1998). Polcinig Protest: the control of mass Demonstration in Western Democracies. Minneapolis: Minnesota University press.
2. Della Porta, D., & Fillieule, O. (2004). Policing social protest. The BLacwell companion of socoil movement, 217- 241. of
3. Donatella Della Porta, ، Mario Diani. (2006). Social Movement an introdction (الإصدار 2). london: Blackwell.
4. Dimitris Soudias. (2015). Policing January25: Protest, Tactics, and Territorial Control in Egypt's 2011 Uprising. Middle East pp170- 182.
5. Mike Zajko, ، Daniel Beland. (2008). Space and protest polcing at international Summits. Environment and planning D; Society and spac 26 (4) pp719- 735.